

المحور الثاني: دراسة وتحليل الميزانية

1- تعريف الميزانية:

هي عبارة عن كشف يعبر عن عملية الجرد في تاريخ معين، عادة ما يكون في نهاية السنة (N/12/31)، هذا الكشف يلخص فيه جميع الموارد المتاحة للشركة، وكيف تم استخدامها، حيث يمثل مجموع الموارد المتاحة جانب الخصوم من الميزانية، أما مجموع الاستخدامات لتلك الموارد فيمثل جانب الأصول من الميزانية، تسمح الميزانية بمعرفة الوضع المالي للشركة وتحديد النتيجة الصافية للدورة سواء كانت ربح أو خسارة عن طريق حساب الفرق بين مجموع الأصول ومجموع الخصوم.

2- الميزانية المالية:

1-2 ترتيب عناصر الميزانية المالية:

ترتب عناصر الميزانية وفق مبدئين هما: مبدأ السيولة، مبدأ الاستحقاق، يمكن توضيح كيفية ترتيب عناصر الميزانية كما يلي:

أ- ترتيب عناصر الأصول:

تصنف الأصول حسب درجة السيولة تصاعديا من أعلى الميزانية نحو الأسفل، أي من الأقل سيولة (مثل الأراضي) إلى الأكثر سيولة (مثل الخزينة).

ب- ترتيب عناصر الخصوم:

تصنف الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من أعلى الميزانية نحو الأسفل، أي من الأقل استحقاقا (مثل الأموال الخاصة) إلى الأكثر استحقاق (مثل القروض قصيرة الأجل).

لتسهيل عملية الترتيب حسب المعيارين السابقين، نعتمد على معيار السنة الواحدة.

إن العمل بمبدأ السيولة والاستحقاق قد يرد عليه بعض التحفظات، فحسب معيار السيولة نجد بعض الاستثمارات سهلة للبيع أي أكثر قابلية للتحويل إلى سيولة، بينما نجد بعض عناصر المخزون أقل قابلية للتحويل إلى سيولة، كمخزون الأمان (المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف)، وحسب مبدأ الاستحقاق قد نجد الاعتمادات البنكية الجارية أكثر استقرارا من العناصر الأخرى.

3- بناء الميزانية المالية:

عند اعداد الميزانية تحسب جميع العناصر بقيم صافية، وبقيمتها السوقية لا بقيمتها التاريخية، وتعالج القيمة الزائدة أو الناقصة (الفرق في القيمة) في الأموال الخاصة، يمكن تقديم الميزانية المالية من خلال الشكل التالي:

الميزانية المالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر (رأسمال الشركة) العلاوات المرتبطة برأسمال الشركة فارق إعادة التقييم الاحتياطات رأس المال المكتتب غير المستعان به نتيجة السنة المالية (نتيجة صافية)		الأصول غير الجارية (أصول ثابتة) التبittات المعنوية فارق الاقتناء التبittات العينية أراضي مباني تبittات مادية أخرى تبittات ممنوح امتيازها التبittات المالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
	مجموع رؤوس الأموال الخاصة		
	الخصوم غير الجارية (د.ط.أ) قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ديون أخرى غير جارية مؤونات الأعباء		
	مجموع الخصوم غير الجارية		
	الخصوم الجارية (د.ق.أ) موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سائلة		مجموع الأصول غير الجارية
	مجموع الخصوم الجارية		الأصول الجارية (أصول متداولة) محزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدمات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون حسابات دائنة أخرى واستخدمات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
			مجموع الأصول الجارية
	مجموع الخصوم		مجموع أصول

4- إعداد الميزانية المالية المختصرة:

تعد هذه الميزانية اختصارا للميزانية المالية المفصلة، يبين الشكل التالي مثال عن الميزانية المختصرة:

الميزانية المالية المختصرة

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول غير جارية (الأصول الثابتة)		الأموال الدائمة	
الاستثمارات المعنوية، المادية والمالية		الأموال الخاصة	
عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة		الديون المتوسطة والطويلة	
أصول جارية (الأصول المتداولة)		الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة	
المخزونات		الديون قصيرة الأجل	
حقوق المؤسسة لدى الغير		المورد وملحقاته	
المتاحات (الصندوق، البنك)		الاعتمادات البنكية الجارية	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

5- التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

تسمح مؤشرات التوازن المالي بتقييم ملاءة الشركة، والخطر المالي المتعلق بنشاطها الاستغلالي، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي تساعد في معرفة مدى التوازن المالي للشركة من أهمها: رأس المال العامل (FR)، احتياج رأس المال العامل (BFR)، الخزينة (TR)، تستخرج هذه المؤشرات بناء على البيانات المستخرجة من الميزانية للشركة.

1-5 رأس المال العامل (الصافي أو الدائم) FR:

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، وهناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة، ويظهر رأس المال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في تباطؤ وجمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة كتوقف حركة بعض المخزونات أو تعسر تحصيل بعض الحقوق، فتكون المؤسسة قد هيأت لذلك أموالا دائمة لتغطيتها، وبالتالي تكون قد أجرت ملاءمة بين سيولة الأصول واستحقاقات الخصوم.

حساب رأس المال العامل:

يمكن حساب رأس المال العامل بإحدى العلاقتين التاليتين:

- في الأجل الطويل أو منظور أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- في الأجل القصير أو من منظور أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

رغم استخدام مؤشر رأس المال العامل الدائم كأحد مؤشرات التوازن في الأجل الطويل، إلا أن هذا المؤشر قد يتغير في الأجل القصير بالزيادة أو بالنقصان نتيجة لتغير أحد أول كل المتغيرات المكونة له، ومن أهم العوامل التي تغير في رأس المال العامل:

العوامل التي تغير في رأس المال العامل

العوامل التي تغير في رأس المال العامل بالزيادة	العوامل التي تغير في رأس المال العامل بالنقصان
زيادة الأموال الخاصة	نقصان قيمة الأموال الخاصة
زيادة القروض طويلة الأجل	تسديد القروض طويلة الأجل
التنازل عن بعض الأصول الإنتاجية	اقتناء أصول إنتاجية

مثال: على حساب رأس المال العامل

ليكن لدينا الميزانية المالية المختصرة التالية:

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	2164000	الأموال الدائمة	2389000
الأصول المتداولة	3261000	الديون قصيرة الأجل	3036000
المجموع	5425000		5425000

الحل:

البيان	المبالغ
حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية:	
الأموال الدائمة	2389000
- الأصول الثابتة	2164000
= رأس المال العامل FR	225000
حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية:	
الأصول المتداولة	3261000
- الديون قصيرة الأجل	3036000
= رأس المال العامل FR	225000

حالات رأس المال العامل:

بصفة عامة يجب أن يكون رأس المال العامل الصافي إيجابيًا ($FR > 0$)، بمعنى أن يكون كاف لضمان هامش أمان المؤسسة، يمكنها من تسديد التزاماتها في الحالات الطارئة، وبصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل هي:

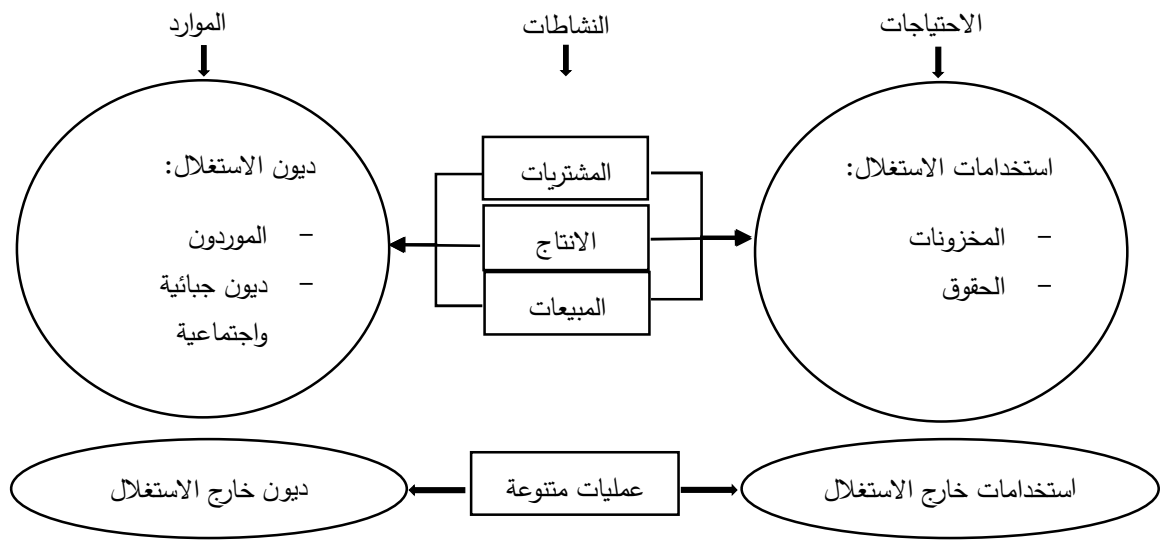
الشكل رقم (2-1): حالات رأس المال العامل

التفسير	حالة رأس المال العامل الصافي						
من منظور أعلى الميزانية: نجد في هذه الحالة أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وهذا يشير أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، في هذه الحالة يعبر مؤشر رأس المال العامل على أن المؤسسة تمكنت من تمويل كل أصولها الثابتة باستخدام الأموال الدائمة وحقت فائض مالي متمثل في رأس المال العامل، هذا الفائض يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يشير إلى توازن الهيكل المالي للمؤسسة. من منظور أسفل الميزانية: نجد هنا أن الأصول المتداولة أكبر من الديون قصيرة الأجل، أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل، أي أن المؤسسة حققت درجة من السيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها قصيرة المدى، وهذا هام في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.	$FR > 0$ موجب <table border="1"> <tr> <td>الأصول الثابتة</td><td>الأموال الدائمة</td></tr> <tr> <td>الأصول المتداولة</td><td>د.ق.أ</td></tr> <tr> <td colspan="2" style="text-align: center;">FR</td></tr> </table>	الأصول الثابتة	الأموال الدائمة	الأصول المتداولة	د.ق.أ	FR	
الأصول الثابتة	الأموال الدائمة						
الأصول المتداولة	د.ق.أ						
FR							
من منظور أعلى الميزانية: (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة) في هذه الحالة الأموال غير كافية لتمويل استثماراتها وباقي احتياجاتها المالية، حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل. من منظور أسفل الميزانية: (الأصول المتداولة أقل من الديون قصيرة الأجل) في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير، أي هناك عجز في السيولة لدى المؤسسة.	$FR < 0$ سالب <table border="1"> <tr> <td>الأصول الثابتة</td><td>الأموال الدائمة</td></tr> <tr> <td>الأصول المتداولة</td><td>د.ق.أ</td></tr> <tr> <td colspan="2" style="text-align: center;">FR</td></tr> </table>	الأصول الثابتة	الأموال الدائمة	الأصول المتداولة	د.ق.أ	FR	
الأصول الثابتة	الأموال الدائمة						
الأصول المتداولة	د.ق.أ						
FR							
من منظور أعلى الميزانية: (الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة) أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة فقط، وهذا يعني وجود توافق تام في هيكل الموارد والاستخدامات. من منظور أسفل الميزانية: (الأصول المتداولة تساوي الديون قصيرة الأجل) في هذه الحالة تتمكن الشركة من تغطية الديون قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز.	$FR = 0$ معدوم <table border="1"> <tr> <td>الأصول الثابتة</td><td>الأموال الدائمة</td></tr> <tr> <td>الأصول المتداولة</td><td>د.ق.أ</td></tr> </table>	الأصول الثابتة	الأموال الدائمة	الأصول المتداولة	د.ق.أ		
الأصول الثابتة	الأموال الدائمة						
الأصول المتداولة	د.ق.أ						

2-5 احتياج رأس المال العامل BFR:

ينتج احتياج رأس المال العامل عن النشاط المباشر للمؤسسة الذي ينشأ مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل بين مجموعة من عناصر نشاطها (كالمخزونات، العملاء، الموردين، ويتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب عليها البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل، يمكن توضيح تولد الاحتياج من خلال الشكل التالي:

الاحتياج في رأس المال العامل BFR



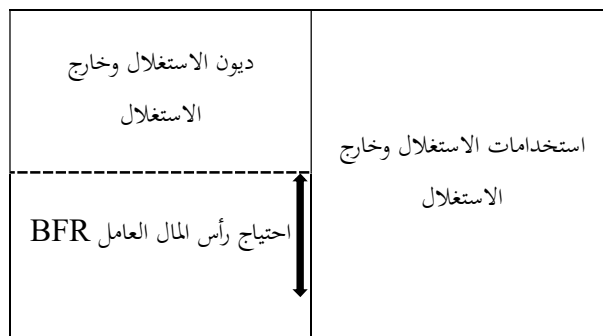
حساب احتياج رأس المال العامل:

تتم عملية حساب احتياج رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل = استخدامات الاستغلال وخارج الاستغلال - ديون الاستغلال وخارج الاستغلال

احتياج رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - الموجودات المالية) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

احتياج رأس المال العامل BFR



3-5 الخزينة الصافية TN:

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، وتشكل الخزينة الصافية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها، وهو ما قصدنا به الاحتياج في رأس المال العامل، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة على إثر ذلك موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، أما في حالة العكس فتكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل.

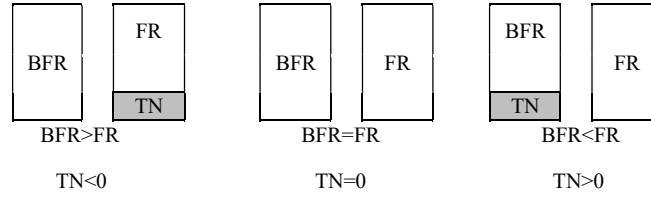
حساب الخزينة الصافية:

تحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة الصافية = الموجودات المالية - السلفات المصرفية

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

الحالات الممكنة للخزينة الصافية:

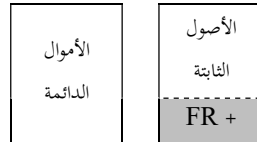


6 شروط التوازن المالي:

لكي يتحقق التوازن المالي يجب أن يتحقق ما يلي:

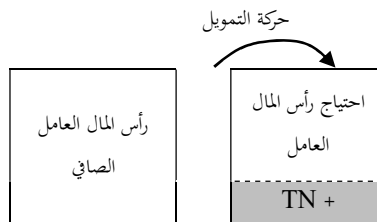
أ- أن يكون رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$ بمعنى أن الموارد الدائمة أكبر من الاستخدامات المستقرة.

الشكل رقم (2-5): الشرط الأول للتوازن المالي



ب- أن يكون رأس المال العامل الصافي أكبر من احتياج رأس المال العامل $BFR < FR$

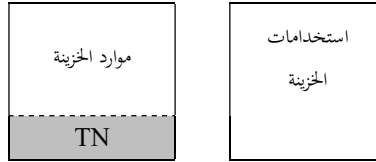
الشكل رقم (2-6): الشرط الثاني للتوازن المالي



الأستاذ: بلعادي عمار

ج- أن تكون الخزينة موجبة أي أن $0 < TN$ ويعني ذلك أن استخدامات الخزينة أكبر من موارد الخزينة، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين

الشكل رقم (2-7): الشرط الثالث للتوازن المالي



يعني أن رأس المال العامل مول كامل احتياج رأس المال العامل، وتحقيق فائض في رأس المال العامل (الصافي أو الدائم)، هذا الفائض هو الذي يشكل الخزينة الموجبة (تدفق مالي موجب).